في الـ26 من الشهر الجاري على أمل إحراز تقدم في المفاوضات النووية

ألما اتا تجمع إيران بـ« 5+1 »... ومناورات دولية في الخليج لمنع إغلاق « هرمز»

اشتون

عواصم - «وكالات»: قال متحدث باسم كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي امس إن القوى العالمية الست ستجري جولة جديدة من المحادثات النووية مع إيران في 26 فبراير الجاري في قازاخستان.

واضاف المتحدث مايكل مان إن دبلوماسيين من الاتحاد الاوروبي وإيران اتفقوا على موعد ومكان المحادثات امس. وسيعقد الاجتماع في الما اتا.

وتابع قائلا إن الاتحاد «يامل ان تكون المحادثات مثمرة وان يتحقق تقدم ملموس صوب التوصل لحل من خلال التفاوض لتهدئة قلق المجتمع الدولي إزاء البرنامج النووي الإيراني».

وعلى صعيد غير بعيد عن الملف اعلن الجيش الامريكي اعتزامه اجراء تدريبات بحرية لازالة الالغام في «ممرات المياه الدولية للشرق الاوسط» في مايو تشارك فيها اكثر من 20 دولة.

وتظهر هذه الخطوة الرغبة العالمية في الابقاء على ممرات المياه الحيوية مفتوحة مع تصاعد التوتر مع ايران.

ووصفت التدريبات بانها دفاعية وانها استكمال لتدريبات اجريت في سبتمبر الماضي تركز على ابقاء مسارات شحن النفط مفتوحة بازالة الالغام التي يمكن لايران او اي جماعات قتالية ان تزرعها لتعطيل مرور ناقلات النفط. وقال الجنرال جيمس ماتي قائد القيادة المركزية للجيش الامريكي في بيان امس الاول «جهود هذا العام ستعيد تاكيد التعاون العالمي المستمر الذي تتمتع به هذه المهمة مع دعم المجتمع الدولي القوي للتجارة الحرة».

وحاول المسؤولون الامريكيون من قبل عدم الربط بين هذه التدريبات واستمرار التوتر مع ايران التي تمضي في برنامج نووي يخشى الغرب ان يكسبها القدرة على انتاج قنبلة نووية. وتنفي ايران ذلك وتقول ان برنامجها سلمي. لكن ينظر لتدريبات ازالة الالغام على نطاق واسع على انها اظهار لاصرار تحالف واسع من الدول على منع اي محاولة من جانب ايران لتعطيل الشحن في الخليج ردا على اي هجوم اسرائيلي او امريكي على منشاتها النووية وهو ما هددت به طهران مرارا.

وقالت القيادة المركزية للجيش الامريكي ان تدريبات مايو المقبل ستركز على الاجراءات المضادة للالغام الى جانب عمليات الامن الملاحي وحماية البنية التحتية الملاحية. ولم تقدم المزيد من التفاصيل.

طهران: اعتقال المدعي العام السابق... دون ذكر أسباب

طهران - «وكالات»: قال مكتب المدعي العام في طهران إنه تم إلقاء القبض على المدعي العام السابق سعيد مرتضوي دون أن يذكر سبب الاعتقال.

ولعب مرتضوي دورا رئيسيا في إسكات المعارضة بعد أن أثار فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بفترة ثانية غضبا عارما عام 2009 ووصفته منظمة هيومن رايتس ووتش بانه «منتهك عتيد لحقوق الإنسان».

لكن توقيت الاعتقال يشير إلى احتمال ارتباطه بنزاع بين احمدي نجاد ورئيس البرلمان علي لاريجاني وهو نزاع زاد حدة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

ونقل عن الرئيس وصفه احتجاز مرتضوي بانه فعل «قبيح جدا» وقوله إنه سيجري التحقيق في هذه المسألة لدى عودته من مصر حيث سيشارك في القمة الثانية عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقال البيان الذي جاء في سطر واحد «اعلن المدعي العام لطهران مساء الاثنين ان سعيد مرتضوي تم اعتقاله».

وقالت وكالة انباء فارس ان مرتضوي نقل إلى سجن إيفين وانه اعتقل بينما كان يغادر عمله.

وكان مرتضوي عزل من منصبه القضائي بسبب وفاة ثلاثة محتجين من جراء التعذيب اثناء حبسهم على ذمة التحقيقات بعد انتخابات الرئاسة عام 2009 التي زعمت المعارضة انه تم تزويرها لصالح احمدي نجاد الأمر الذي دفع حشودا هائلة من الناس إلى النزول في الشوارع.

وقالت فارس ان اعتقال مرتضوي ربما كان مرتبطا بوفاة المحتجين. وكان المتحدث باسم الجهاز القضائي في إيران غلام حسين محسني إيجي قد قال في يناير كانون الثاني ان المحاكم الإيرانية ستنظر هذه القضايا في مارس آذار. لكن اسم مرتضوي ظهر في سياق آخر يوم الاحد عندما اتهم احمدي نجاد أسرة رئيس البرلمان بالفساد مما عمق خلافا قديما بين الاثنين قبل شهور من الانتخابات.

وفي كلمة لأحمدي نجاد كانت تهدف إلى الدفاع عن احد وزرائه قام بتشغيل شريط تسجيل قال إنه لاجتماع بين فاضل شقيق علي لاريجاني ومرتضوي حاول خلاله فاضل استغلال المكانة السياسية لعائلته في تحقيق مكاسب مالية.

ونفى كل من فاضل وعلي لاريجاني اتهامات الفساد وقال فاضل إنه سيقيم دعوى ضد احمدي نجاد ومرتضوي. ورئيس الهيئة القضائية هو صادق لاريجاني اخو فاضل وعلي.

السلطات ترفع درجة التأهب... وتحذر من تحركات مريبة

ليبيا على موعد مع « ثورة ثانية » في ذكرى 17 فبراير

قوات الأمن الليبية كثفت من انتشارها مؤخرا

طرابلس - «وكالات»: حذرت الحكومة الليبية من انها ستواجه اي اعمال عنف خلال المظاهرات المرتقبة في ذكرى ثورة 17 فبراير، مشيرة إلى تحركات مشبوهة لأنصار النظام السابق في ظل دعوات إلى «ثورة ثانية». وقال رئيس الحكومة علي زيدان في مؤتمر صحفي بطرابلس مساء أمس الاول مخاطبا الليبيين: «إن عناصر مضادة للثورة تتحرك بشكل مريب في الساحة الليبية». وحث الليبيين على المساعدة في بناء الدولة كي تتصدى للعناصر التي قال إنها تريد تحويل البلاد إلى أفغانستان او الصومال.

وفي هذا السياق تحديدا، قال زيدان إن على الليبيين أن يساعدوا في بناء شرطة وجيش وطنيين وفرض سلطان الدولة، محذرا من أن البعض يريد لليبيا أن تبقى مثل الصومال بلا كيان. وضمت الحكومتان الحالية والسابقة آلاف الثوار السابقين إلى الشرطة والجيش، لكن بناء هاذين المؤسستين يواجه صعوبات مع استمرار بعض التشكيلات المسلحة، وبقاء السلاح منتشرا. وفي المؤتمر الصحافي نفسه، أعلن رئيس الحكومة أن الأجهزة الأمنية المختصة وضعت خططا محكمة لمواجهة أعمال عنف خلال المظاهرات التي ينتظر أن تنظم ابتداء من 15 من هذا الشهر.

بيد أن زيدان شدد في المقابل على حق التظاهر السلمي، قائلا إن الأمن لن يتعرض للمظاهرات السلمية. كما وعد بوضع برامج لتنمية المناطق التي تشكو من التنمية ومنها بنغازي التي انطلقت منها دعوات للتظاهر من دعاة الفدرالية، وآخرين يحتجون على عدم تحسن الأوضاع بعد أكثر من عام على انتهاء حكم العقيد الراحل معمر القذافي.

من جهته، تحدث وزير الداخلية عاشور شوايل عن مخاوف من فقدان الاحتجاجات سلميتها، قائلا إن من حق كل مواطن التعبير عن رأيه.

ووزعت في العاصمة طرابلس منشورات تدعو إلى «انتفاضة شعبية وعصيان مدني لإسقاط النظام»، وتحث السكان على خزن المواد الغذائية والوقود ترقبا لشلل كامل ابتداء من 15 فبراير الجاري. وتشمل المطالب المعلنة التي يجري تداولها عبر الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، شطب مسؤولي النظام السابق، وحل التشكيلات المسلحة، وتحسن المعيشة.

وبينما أبدى ناشطون الظاهرات والاعتصامات المرتقبة، وتحدثوا عن فشل المؤتمر الوطني العام «الجمعية التأسيسية» في إحراز تقدم في ما يتعلق بكتابة الدستور والمصالحة الوطنية وتوزيع الثروات الوطنية، حذر آخرون من انزلاق الاحتجاجات إلى العنف، مؤكدين أن المؤتمر العام والحكومة منبثقان عن الشرعية.

ويقول مسؤولون ومنظمات إن موالين للنظام السابق وراء الدعوات إلى التظاهر والعصيان بهدف نشر الفوضى.

السودان وجنوبه يواصلان تقاذف كرة الاتهامات

جوبا - «وكالات»: اعترف جنوب السودان امس الاول بانه لم يسحب قواته من الحدود مع السودان لإقامة منطقة عازلة كما تعهد بذلك الشهر الماضي، الأمر الذي يمثل انتكاسة لجهود استئناف صادرات النفط الحيوية لاقتصاد البلدين. وكانت الخرطوم قد اتهمت جنوب السودان بالبقاء حتى الآن في «ست نقاط داخل السودان»، وبإدخال عملة سودانية مزورة وتداولها وسط المواطنين في ولاية النيل الأزرق.

وقال المتحدث باسم جيش جنوب السودان فيليب اقوير لوكالة رويترز الاثنين إن الجيش لم يبدأ في الانسحاب من الحدود رغم بيان الحكومة، مؤكدا انه لم تصدر أوامر بالانسحاب، ولا يعتقد انها ستصدر ما لم تكن هناك موافقة على الانسحاب من الحكومتين، بحسب قوله.

واضاف «لن ننسحب أبدا دون اتفاق على انسحاب الجيشين في وقت واحد». ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من مسؤولين في جنوب السودان أو في الحكومة السودانية.

يشار إلى أن الجانبين كانا قد توصلا -في محادثات توسط فيها الاتحاد الإفريقي في سبتمبر الماضي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا- إلى اتفاق لوقف العمليات العسكرية، لكنهما لم يتمكنا من إقامة منطقة حدودية عازلة واستئناف صادرات النفط من جنوب السودان عبر خطوط الأنابيب في السودان، حسبما اتفقا عليه خلال المحادثات.

وفي بادرة حسن نية، قال جنوب السودان قبل ثلاثة أسابيع إنه بدأ سحب قواته من الحدود في خطوة منفردة لإقامة الجزء الخاص به من المنطقة العازلة التي يبلغ عرضها عشرة كيلومترات بحلول الرابع من فبراير الجاري. ويشترط السودان إقامة هذه المنطقة العازلة للسماح باستئناف صادرات النفط عبر أراضيه.

وكانت جوبا قد جددت اتهامها للخرطوم امس الاول بمهاجمة قواتها في المنطقة الحدودية بين البلدين، معلنة أن القوات السودانية قتلت أحد جنودها في ولاية أعالي النيل وأصابت أربعة آخرين. لكن الخرطوم نفت تلك الاتهامات. وقال المتحدث باسم جيش جنوب السودان الأحد الماضي «إن الاعتداء وقع صباح السبت في منطقة تدعى بابانيس في ولاية أعالي النيل، وشنت القوات السودانية أولا هجوما على الأرض، ثم نفذت غارات جوية». وأوضح انه بعد الهجوم على الأرض «أرسلت الخرطوم مروحيتين قتاليتين شنتا هجوما على المنطقة، مما أدى إلى إصابة ثلاثة جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان «جيش جنوب السودان» ومقتل رابع». وأضاف «عند الظهر نفذت غارة ثانية أدت إلى جرح جندي آخر»، معتبرا ذلك «الاعتداء الثالث في المنطقة منذ نوفمبر الماضي». وقال إنهم «يهددون إلى تصعيد الصراع حتى يظل الناس يبحثون دائما قضايا جديدة ويؤجلون تطبيق الاتفاقات».

يذكر انه في عام 2005 وقع الشمال والجنوب اتفاق سلام أنهى حربا أهلية دامت عقودا، مما مهد لتقسيم البلاد بعد ست سنوات. لكن لا تزال هناك خلافات بين جوبا والخرطوم تتعلق بتقاسم الثروة النفطية وترسيم الحدود المشتركة وقضايا أخرى، ولا تزال العلاقات متوترة بين البلدين حيث اقتربا من خوض حرب شاملة في ابريل 2012.

ومنذ سبتمبر الماضي، التقى رئيسا السودان عمر حسن البشير وجنوب السودان سلفاكير ميارديت ثلاث مرات لتسوية الخلافات، دون تحقيق تقدم يذكر. ولم يلتزم اي من البلدين باتفاق وقع في سبتمبر الماضي يدعو إلى إقامة منطقة عازلة واستئناف صادرات النفط.

وأوقف جنوب السودان -الذي ورث ثلاثة أرباع إنتاج النفط عند انفصاله عن السودان- انتاجه الذي يصل إلى 350 الف برميل يوميا في يناير 2012، بعد تصاعد التوتر مع السودان حول رسوم استخدام خط الأنابيب.

ويتهم السودان جنوب السودان بدعم المتمردين الذين ينشطون في ولايتين على الحدود مع جنوب السودان، ونفت جوبا الاتهام واتهمت الخرطوم بدعم متمردين على أراضيها.

المرزوقي ينفي الاستقالة والجبالي يلوح باللجوء إلى «التأسيسي».. والقضاة يحتجون

تونس: كرة ثلج الأزمة تتدحرج... وتنذر بالأسوأ

المرزوقي والجبالي

تونس - «وكالات»: نفى الرئيس التونسي منصف المرزوقي نيته الاستقالة من منصبه، وقال إنه لم يلمس أية نية لدى أي من أحزاب الائتلاف الحاكم للاستفراد بالحكم، وهو ما يجعل مبرر استقالته غير قائم، على حد قوله.

وأضاف المرزوقي -في كلمة موجهة إلى الشعب التونسي- أن الأزمة السياسية التي تمر بها تونس «طبيعية وتتجه إلى الحل»، لكنه قال إن البلاد لا تتحمل مزيدا من العنف اللفظي أو الجسدي، وهي تحتاج في هذه الفترة الانتقالية إلى الكثير من الحكمة والتوافق بين الأطراف السياسية والاجتماعية.

يأتي هذا على خلفية أزمة سياسية بين أطراف الائتلاف الحاكم في تونس بشأن التعديل الوزاري المرتقب.

من جهة ثانية، قال رياض الشعيبي عضو المكتب السياسي لحركة النهضة إن تقدما هاما حصل بين أحزاب الترويكا حول نقاط الخلاف المتعلق بالتعديل الوزاري. وأشار إلى أن المساعي التي بذلت أسفرت عن تأكيد الأحزاب الثلاثة تمسكها بتجربة الائتلاف. وكان حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المشارك في الائتلاف الحاكم قد هدد بسحب وزرائه من الحكومة إذا لم يتم تغيير وزيري الخارجية والعدل، والتوقيع على وثيقة أرضية سياسية مشتركة جديدة. وبدوره، هدد حزب التكتل من أجل العمل والحريات بالانسحاب إذا لم يتم تحييد وزارتي الخارجية والعدل. أما حزب حركة النهضة فقد أوضح أن حرمانه من وزارات السيادة يعني حرمانه من حقه كحزب أغلبية، وأشار إلى أن هذه المطالب تدخل في إطار حسابات انتخابية. وفي السياق نفسه، قال وزير النقل التونسي عبد الكريم الهاروني إن حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم تتعرض لمؤامرة من بعض الأطراف. ونفى الهاروني -خلال كلمته في اجتماع شعبي لحزب النهضة بمدينة دوز في محافظة قبلي- أن تكون حركة النهضة تعتمد سياسة الولاء في التعيينات، مؤكدا أن التعيينات تخضع لمعيار الكفاءة.

وكان رئيس الحكومة المؤقتة حمادي الجبالي أعلن -في وقت سابق- أنه سيضطر لتقديم لائحة بتشكيل حكومي إلى المجلس الوطني التأسيسي «أعلى سلطة في البلاد» للنظر فيها، في حال لم يتوصل الائتلاف الحاكم إلى توافق على التعديل الوزاري المرتقب. وفي غضون ذلك، ارتدى قضاة تونس أمس الأول الشارة الحمراء، في حركة احتجاجية ضد تعثر إنشاء هيئة وقتية للإشراف على القضاء العدلي.

ويطالب القضاة بالإسراع في إنشاء الهيئة حتى تتولى الإشراف على القضاء العدلي وتجنب المؤسسة القضائية محاولات تسييسها. وقرر القضاة تأخير موعد الجلسات في المحاكم التونسية بساعة في 11 فبراير الجاري.

وكان المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين قد حدد أجلا أقصاه 24 فبراير الجاري للإسراع بسن قانون الهيئة الوقتية، ومراجعة بعض الفصول في مسودة الدستور ضمن باب السلطة القضائية. يذكر أن حقيبة وزارة العدل من بين الحقائب التي يدور حولها خلاف بين أحزاب الائتلاف الحاكم التي تتفاوض منذ أشهر حول التعديل الوزاري. ويرأس وزارة العدل نور الدين البحيري العضو في حركة النهضة، بينما يطالب حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات بتحييدها.

الـ«سي. آي. إيه» تقر بتهديد المتهم السعودي باغتصاب والدته

القضاء الأمريكي يأمر بفحص الحالة العقلية للناشري

عبدالرحيم الناشري

القاعدة البحرية الامريكية في خليج غوانتانامو «كوبا» - «وكالات»: أمر قاض عسكري أمريكي باجراء فحص طبي للمتهم السعودي عبد الرحيم الناشري لتحديد ما اذا كانت المعاملة التي لقيها اثناء احتجازه لدى وكالة المخابرات المركزية الامريكية «سي.اي.ايه» قد تركته قادرا من الناحية العقلية على المثول امام المحكمة لمحاكمته بتهمة تدبير هجوم على المدمرة الأمريكية كول. كما أمر القاضي بنزع مكبرات الصوت من الطاولة التي يجلس عليها الدفاع لتهدئة مخاوف من احتمال تنصت رجال المخابرات على أحاديث خاصة وسرية بين المحامين وموكليهم في محاكمات جرائم الحرب في غوانتانامو. ومن شأن هذه الإجراءات ان تزيد من تأخير محاكمة الناشري الذي يزعم انه من قادة تنظيم القاعدة ومتهم بتدبير هجوم نفذه انتحاريون صدموا زورقهم الملغوم بالمدمرة كول في اليمن عام 2000.

وقتل في الهجوم 17 بحارا أمريكيا ويمكن ان تصل عقوبة الناشري الى الاعدام في حالة ادانته بالتهم الموجهة له ومنها القتل والشروع في القتل.

وبدأت امس الاول جولة جديدة من الجلسات الاجرائية التي تسبق بدء المحاكمة الفعلية في القاعدة البحرية الامريكية في جوانتانامو بكوبا التي نقل اليها الناشري عام 2006 بعد ان ظل محتجزا في سجون سرية تابعة لوكالة المخابرات المركزية الامريكية طوال أربعة أعوام.

وتوقفت الجلسة نحو ثلاث ساعات لإعطاء محامي الدفاع فرصة للتشاور بشأن تخوفهم من احتمال تنصت أحد على أحاديثهم الخاصة والسرية مع موكلهم. وثارت هذه المخاوف الاسبوع الماضي بعد ان اتضح ان شخصا من خارج قاعة المحكمة قطع لفترة وجيزة الدائرة التلفزيونية المغلقة التي تبث الصوت والصورة لمناطق مشاهدة عامة خلال جلسة اجرائية خاصة بخمسة سجناء متهمين بتخطيط الهجمات التي نفذت بطائرات ركاب مخطوفة على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر ايلول عام 2001. ويجري البث بفارق 40 ثانية عن الوقائع الفعلية خلال الجلسة ويستخدم ضابط أمن بالمحكمة يجلس إلى جوار القاضي زرا لوقف البث لدى الكشف عن معلومات سرية.

وثار غضب القاضي العسكري الكولونيل جيمس بول من ان يتمكن شخص او جهة خارج قاعة المحكمة من قطع بث الدائرة التلفزيونية المغلقة وامر بفصل زر وقف تشغيل البث الموجود خارج القاعة.

وقال اللفتنانت كوماندر سليفن ريبيس محامي الناشري العسكري وهو من قوات البحرية الامريكية انه حتى لو لم يعد بوسع مراقبين من الخارج قطع بث الدائرة التلفزيونية المغلقة فهو يشك في ان بوسعهم التنصت على المحادثات الهامسة بينه وبين موكله داخل قاعة المحكمة وخلال اجتماعات في اماكن اخرى. وقال القاضي بول ان التدخل في العلاقة بين المحامي وموكله «شيء خطير عامة ويحتاج الى علاجات جادة».

وقال ريك كاسن محامي الدفاع «قاعة المحكمة هي جهاز تنصت كبير».

وقال ريبيس «انا كانت المخابرات المركزية الامريكية هي التي تقوم بالتنصت وهي نفس المؤسسة التي احتجزت وعذبت السيد الناشري فلا يمكن ان نقول «دعوكم من الرجل الذي يجلس خلف الستار» فهذه قضية اخلاقية». واقرت الـ«سي.اي.ايه» بان المحققين هددوا الناشري باغتصاب أمه وأخضعوه الى اسلوب يعرف باسم الاغراق بالمحاكاة وكانوا يهددونه بمسدس وجهاز ثقب كهربائي بينما كان عاريا ومقيدا بالاصفاد.

كما أقرت الـ«سي.اي.ايه» أيضا بتدمير تسجيلات الفيديو الخاصة بجلسات التحقيق هذه. وامر القاضي بازالة مكبرات الصوت من المنطقة التي يجلس فيها الدفاع في القاعة على ان يستخدم محامو الدفاع مكبر الصوت الخاص بمنصة المحكمة اذا ارادوا التحدث في العلن.

كما وافق القاضي على طلب الادعاء اخضاع الناشري لفحص طبي لمعرفة ما اذا كانت حالته العقلية تسمح له بان يتحدث هو شخصيا للدفاع عن نفسه.